أثمان مخفيّة لحرب إسرائيل على غزّة

انطوان شلحت

تترتّب على استمرار حرب الإبادة ضد قطاع غزّة بعض الأثمان التي تدفعها إسرائيل، وتوصف بأنها مخفيّة أو غير منظورة بما فيه الكفاية، وتشير إليها تقارير وتحليلات داخلية تتسم بقدر من الخروج من شرنقة الرؤية الضيقة وبالتقاط بعض الجوهري.

ونتوقف عند ثمنين منها.

أولا، لأول مرة تخوض إسرائيل حربًا طويلة الأمد، خلافًا لمبدأ أساسي في عقيدتها الأمنية مؤداه أنه يتعيّن على حروبها أن تكون قصيرة قدر الإمكان. وبموجب ما يؤكده أكثر من باحث إسرائيلي في الشؤون العسكرية تم اعتماد هذا المبدأ من طرف رئيس الحكومة الأول ديفيد بن غوريون بسبب العامل الديموغرافي. وقد نقل عن بن غوريون قوله إنه في الوقت الذي يعيش فيه مئات الملايين من الناس في الدول المحيطة بإسرائيل «مع حساسية دنيا لحياة البشر»، فإن الجيش الإسرائيلي مضطر إلى أن يؤسس جوهر قوته على تشكيلات الاحتياط. وبناء على ذلك، فإن أي حرب طويلة ومتواصلة تعدّ إشكاليّة بالنسبة إلى إسرائيل لأنها تلحق أضرارًا حتميّة بالاقتصاد، وتتسبّب بتآكل الرغبة في القتال في صفوف قوات الجيش قليل العدد.

ولقد كتب الكثير في إسرائيل حول النقص الشديد في القوات المقاتلة في الجيش الإسرائيلي على خلفية الخسائر البشرية الفادحة التي مُني بها وعدد الجرحى الكبير، حيث تشير آخر الإحصائيات إلى أن هناك أكثر من 10 آلاف مشوّه حرب جديد في صفوف الجيش منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وفقًا لما يقوله المحلل العسكري للصحيفة اليمينية «مكور ريشون» عمير ربابورت (2024/7/11) ثمة تآكل آخذ بالتصاعد في صفوف الجيش الإسرائيلي في ما يتعلق بالرغبة في القتال، وهو ينطوي على تداعيات كثيرة منها انخفاض جهوزية الكثير من القادة والضباط لاستمرار الخدمة في الجيش النظامي تحت وطأة النشاط العملياتي الذي لا تبدو أي نهاية له في الأفق.

ثانيا، الثمن الثاني مرتبط بالمزاج العام في إسرائيل كما يتعكس في استطلاعات الرأي العام، ولا سيما تلك الدورية التي تجريها معاهد الأبحاث ولا تحظى بعناوين بارزة في وسائل الإعلام على غرار استطلاعات الانتخابات.

من هذه الاستطلاعات سنكتفي بالإشارة إلى استطلاع «مؤشر التفاؤل» الذي يجريه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، حيث أظهر مؤشر الشهر الماضي أن أقل من 30% من الإسرائيليين فقط متفائلون حيال أوضاع الأمن والديمقراطية في البلد.

كما أظهرت استطلاعات أخرى أجراها كل من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية ومعهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب أن 60-70% من الإسرائيليين يشعرون بمستوى من الأمن والأمان يتراوح بين المتوسط وأدنى من ذلك.

وفي استطلاع أجراه «معهد أغام» برئاسة السيكولوجي السياسي نمرود نير من الجامعة العبرية بالقدس في نهاية أيار/ مايو الماضي، تبيّن أن 10% من اليهود الإسرائيليين يدرسون الهجرة من إسرائيل إثر الحرب، وأن 15% من الإسرائيليين يرغبون بالهجرة ولكن ليس في وسعهم تنفيذ رغبتهم.

في ما يخص الموقف العام من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، أظهرت استطلاعات «مركز آكورد» في الجامعة العبرية أن 23% من الإسرائيليين طالبوا في نهاية تشرين الأول/أكتوبر باستقالته فورًا في حين قال 49% إن عليه تقديم استقالته فور انتهاء الحرب. ولكن في آخر استطلاع أجراه المركز في أيار/مايو الماضي، طالب 42% باستقالته حالًا وانخفضت نسبة المطالبين باستقالته فور انتهاء الحرب إلى 34%.

عن سرديات مختلف عليها في العراق

عبد اللطيف السعدون

يبدو أن سردية 14 تموز/ يوليو 1958 في العراق ستبقى مدار خلاف واختلاف ربما إلى عقود أخرى مقبلة، والسؤال الكبير الذي اختلف عليه القوم سنوات طوالا (هل ما حدث في ذلك اليوم كان انقلابا أم ثورة؟)، فرّخ، هذا العام، أسئلة جديدة لا تقل حرارة عن السؤال الأول الذي لم تستطع العقود الستة التي مرّت أن تنال من حرارته. وقد انقسم العراقيون بسبب العامل الديموغرافي. وقد نقل عن بن غوريون قوله إنه في الوقت الذي يعيش فيه مئات الملايين من الناس في الدول المحيطة بإسرائيل «مع حساسية دنيا لحياة البشر»، فإن الجيش الإسرائيلي مضطر إلى أن يؤسس جوهر قوته على تشكيلات الاحتياط. وبناء على ذلك، فإن أي حرب طويلة ومتواصلة تعدّ إشكاليّة بالنسبة إلى إسرائيل لأنها تلحق أضرارًا حتميّة بالاقتصاد، وتتسبّب بتآكل الرغبة في القتال في صفوف قوات الجيش قليل العدد.

ولقد كتب الكثير في إسرائيل حول النقص الشديد في القوات المقاتلة في الجيش الإسرائيلي على خلفية الخسائر البشرية الفادحة التي مُني بها وعدد الجرحى الكبير، حيث تشير آخر الإحصائيات إلى أن هناك أكثر من 10 آلاف مشوّه حرب جديد في صفوف الجيش منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

وفقًا لما يقوله المحلل العسكري للصحيفة اليمينية «مكور ريشون» عمير ربابورت (2024/7/11) ثمة تآكل آخذ بالتصاعد في صفوف الجيش الإسرائيلي في ما يتعلق بالرغبة في القتال، وهو ينطوي على تداعيات كثيرة منها انخفاض جهوزية الكثير من القادة والضباط لاستمرار الخدمة في الجيش النظامي تحت وطأة النشاط العملياتي الذي لا تبدو أي نهاية له في الأفق.

ثانيا، الثمن الثاني مرتبط بالمزاج العام في إسرائيل كما يتعكس في استطلاعات الرأي العام، ولا سيما تلك الدورية التي تجريها معاهد الأبحاث ولا تحظى بعناوين بارزة في وسائل الإعلام على غرار استطلاعات الانتخابات.

من هذه الاستطلاعات سنكتفي بالإشارة إلى استطلاع «مؤشر التفاؤل» الذي يجريه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، حيث أظهر مؤشر الشهر الماضي أن أقل من 30% من الإسرائيليين فقط متفائلون حيال أوضاع الأمن والديمقراطية في البلد.

كما أظهرت استطلاعات أخرى أجراها كل من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية ومعهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب أن 60-70% من الإسرائيليين يشعرون بمستوى من الأمن والأمان يتراوح بين المتوسط وأدنى من ذلك.

وفي استطلاع أجراه «معهد أغام» برئاسة السيكولوجي السياسي نمرود نير من الجامعة العبرية بالقدس في نهاية أيار/ مايو الماضي، تبيّن أن 10% من اليهود الإسرائيليين يدرسون الهجرة من إسرائيل إثر الحرب، وأن 15% من الإسرائيليين يرغبون بالهجرة ولكن ليس في وسعهم تنفيذ رغبتهم.

في ما يخص الموقف العام من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، أظهرت استطلاعات «مركز آكورد» في الجامعة العبرية أن 23% من الإسرائيليين طالبوا في نهاية تشرين الأول/أكتوبر باستقالته فورًا في حين قال 49% إن عليه تقديم استقالته فور انتهاء الحرب. ولكن في آخر استطلاع أجراه المركز في أيار/مايو الماضي، طالب 42% باستقالته حالًا وانخفضت نسبة المطالبين باستقالته فور انتهاء الحرب إلى 34%.

بدعوى التمسّك بالمذهب، والدفاع عن العقيدة، بعد أن كادت أن تختفي وتموت، ثم أخذت طريقها بسرعة أيضًا لتصبح «عطلة رسمية» بموجب تشريع برلماني اتّخذ صفة الاستعجال. تلك هي سردية «يوم الغدير» التي يرى فيها اتباع مذهب معين أنها تكرّس الخلافة وريادة المسلمين لعلي بن أبي طالب، وتتكرر على الخلفاء الراشدين الثلاثة الباقين أحقيتهم في تصدر مواقع الريادة والقيادة، وقد تكفّر من لا يؤمن بها، وتخرجه من دائرة الإسلام، فيما يشكك اتباع مذاهب أخرى في تفصيلاتها، ولا يرونها من المسائل العقيدية القطعية، وهناك فريق ثالث ينظر إليها أنها ليست سوى واحدة من الآف السرديات التي حملها تاريخ 1500 عام.

وما نقل سردية «يوم الغدير» من الجانب التاريخي المذهبي إلى الجانب السياسي المعاش سوى سعي «وكلاء إيران» المحموم لإضفاء مزيد من سمات عقيدية على منهج الدولة العراقية، بما يؤهلها أكثر فأكثر للانضواء تحت راية «الولي الفقيه». وكان الأحرى بالحاكم، إن كان يحكم بالعقل وبالسياسة، أن يجيز لكل مكوّن قومي أو ديني أو مذهبي أن يقيم الشعائر التي يراها متفقة مع عقيدته، وأن يحتفل بما هو حريٌّ بالاحتفال به وفقًا لاعتقاداته، على أن يكون ذلك تحت مظلّة القانون والحقوق واحترام الرأي الآخر. وثمة خشية من أن يتحرّك آخرون للمطالبة باعتماد سرديات تاريخية أخرى تخصّ هذا المذهب أو ذاك بطلًا رسمية أو أعيادًا، وربما لترويج خطاب «الأقاليم» الذي يدفع البلد إلى مزيد من التشرذم والانقسام، وإلى مزيد من خراب البيوت والنفوس.

يبقى التفكير بأن هناك سرديات تاريخية متفق عليها تحفّز على الوحدة الوطنية والتكامل والإغناء، وتوفر أرضية سليمة لبناء المجتمعات المحلية وتنميتها، لماذا لا يجري بعث الحياة فيها، وإضاءة جوانبها الفكرية، وتضمينها في الخطاب السياسي اليومي والاحتفاء بها؟

هذا ما كان يمكن أن يتحقّق لو فكر الحاكم في التاريخ أكثر، وذات طابع مستفزّ بدرجة أكبر، وهي لا تزال مثار سجالات لم تنقطع، منذ أعيدت إلى الحياة فجأة

أزمات الاقتصاد المصري والنهج السياسي للحكم

معتز الفجيري

تتجنّب السلطة في مصر اعتبار أنّ أزمةَ الاقتصاد المتجدّدة في البلاد لا يمكن عزلها عن أزمةِ السياسة، واختياراتِ السلطة السياسية التي تؤثّر بالتأكيد في تسيير الاقتصاد. التشكيل الجديد للحكومة المصرية، والتصريحات الصادرة عنها لا تُنبئ بتغيير في النهج الاقتصادي والسياسي للحكومة، ويبدو أنّ الأمور ستسير كما هي على جميع الأصعدة، ورغم ذلك تُقدّم الوعود بتجاوز أزمةٍ اقتصاديةٍ مستفحلةٍ تضرب بجذورها في عمق الإدارة السياسية للبلاد. تبقى الصورة العامة للاقتصاد المصري مُقلقة، وحتى وإن تحدّثت بعض المؤشرات الأخيرة عن ثباتٍ تدريجي في أسعار الصرف نتيجةَ نمو الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي، أو انخفاضٍ محدود في معدّلات التضخم، وتراجعٍ محدود في عجز الموازنة العامة، وانخفاض حجم الدين العام الخارجي ليصل إلى 160,6 مليار دولار مع نهايةَ شهر مارس/آذار في مقابل 168 مليار دولار نهايةَ شهر ديسمبر/كانون الأوّل العام الماضي، هذه المؤشّرات هي وليد حقنة المسكنات الطارئة أو ما يمكن اعتباره خطة إنقاذ للأزمة المالية، تحصّلت عليها الحكومة المصرية في الوقتِ المناسب والدولة على حافة كارثةٍ في مارس/ آذار الماضي من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والإمارات، فضلًا عن الزيادة الملحوظة خلال الفترة الأخيرة في التحويلات النقديّة للمصريين في الخارج، لكن ما زالت تعكس المؤشّرات الاقتصادية العامة في مصر عن خللٍ عميقٍ في بنيةِ الاقتصاد المصري، والتي تتمثّل في انخفاض القوّة الشرائية للجنية المصري، بما له من آثار مؤلمةٍ على ذوي الدخول الثابتة والفقراء في مصر، وزيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية، وزيادة عجز الميزان التجاري، والزيادة الرهيبة في الدين، حيث وصل حجم الدين العام الداخلي والخارجي نحو 96% من الناتج المحلي الإجمالي، وتبلغ نسبة خدمة الدين 47% من إجمالي الموازنة العامة، وتمثّل 69% من إجمالي الإيرادات وهي ذلك لم نسمع من أيّ من هؤلاء موقفًا معارضًا أو مناهضًا للتطبيع، وإنما «اجتهادات» في إيجاد تبريرات فجّة لكل أشكال التصهين المستفزّة للشعب المغربي المناهض للتطبيع، في وقت يُقتَل فيه الفلسطينيون الأبرياء في مجازر بشعة يرتكبها الكيان الصهيوني في تحدٍّ لكل القيم الإنسانية وأو الأخلاق الإنسانية والقوانين الدولية والشرائع الدينية.

ليست واقعة جامعة الدار البيضاء الأولى ولن تكون الأخيرة، فقد سبق لرؤساء جامعات في الدار البيضاء والقنيطرة أن منعوا فعاليات للتضامن مع الفلسطينيين، وأغلقوا أبواب الجامعات وقطعوا عنها الكهرباء وأعلنوا أيام الفعالية عطلة مدفوعة الأجر من أموال دافعي الضرائب، لتبرير إغلاق الجامعة وتعليق الدراسة فيها. وقد قرض على هذه «الإجراءات الاحترازية» جبن هؤلاء المسؤولين، وأحدث قرار اتخذه مسؤولون جامعيون خوفا من طلبة جامعتهم المناصرين للفلسطينيين صدر عن جامعة محمد السادس في بنكرير، التي ألغت حفل التخرج لأن الطلبة «دولة الديون»، حيث تؤثّر الديون على قدرات الدولة في تخصيص موارد مالية للإنفاق الاجتماعي مقابل استغلال الإيرادات العامة لسداد أعباء الديون المتراكمة، سواء دوليًا أو محليًا. كلّ هذه الأخطاء الجسيمة يدفع فاتورتها المصريون حاليًا.

وعلى الرغم من أنّ القطاع الخاص المصري يشكّل نحو 71 من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنّه، وبحسب تحليل الباحث عمرو عادلي، فإنّ تأثيره الفعلي على معدّلات النمو والإنتاجية والتوظيف يظلّ محدودًا للغاية بالاعتماد على المعدّل المحدود لمشاركة القطاع الخاص في معدّل التكوين الرأسمالي الإجمالي، والذي يقدّم تقييمًا فعليًا لمساهمة الأصول المادّية ذات الأثر الإنتاجي التي تنضاف إلى الاقتصاد سنويًا. ويُرجع عادلي هذه المساهمة المحدودة إلى انهماك القطاع الخاص في أنشطة اقتصادية منخفضة الإنتاجية، وزيادة حصول الحكومة على القروض البنكية لتمويل العجز الحكومي بالمقارنة بنصيب محدود للقطاع الخاص المصري من قروض البنوك. ومن أهم المعوقات التي ما زالت تُواجه الاستثمارات الخاصة في مصر هو غياب ضوابط لدور الدولة، ولا سيما المؤسّسة العسكرية في الاستثمار. وكان صندوق النقد الدولي قد وضع بعض الشروط المتعلّقة بالسيطرة على تدخل الدولة والجيش في الاستثمار ومزاحمة القطاع الخاص، وهي الشروط التي سيكون لها بالضرورة تداعيات سياسية على السلطة الحاكمة وتحالفاتها واستراتيجياتها في البقاء، والتي تستند في الأساس على العلاقةِ الوثيقة، والامتيازات المُتبادلة بين الرئيس والمؤسّسة العسكرية، حيث إنّ تنفيذ المشاريع القومية الضخمة خلال الأعوام الماضية تمّ بالتكليف المباشر لشركاتِ الجيش بتنفيذها مثل مشروع العاصمة الإدارية الجديدة ومشروع توسيع قناة السويس. هذه المشاريع بحسب تقدير خبراء اقتصاديين لم تساعد في تحسين الحالة التنافسية للاقتصاد المصري أو رفع إجمالي الطلب المحلّي، لكنها كانت أداة لتعظيم منافع الجيش وامتيازاته من خلال الاقتراض الضخم الذي يتم تحميل أعباء سداده على المصريين. وقد جدّد صندوق النقد الدولي في آخر تقييم منشور في إبريل/نيسان الماضي حول المساعدات الجديدة المقدّمة لمصر، والتي تُعدُّ ثاني أكبر قُرض من الصندوق، على ضرورة تقدّم الحكومة في مصر في ملف ملكية الدولة ودور الجيش في الاقتصاد، وتتضمّن شروط صندوق النقد الدولي وضع الشركات المملوكة للجيش في وضعٍ تنافسي مُنصفٍ مع الشركات المدنية والالتزام بتقديم الحسابات المالية نصف السنوية لهذه الشركات، والخضوع للرقابة، وإلغاء الإعفاءات الضريبية، وإجراء المشتريات العامة بطريقةٍ تنافسية وشفّافة. ويبدو أنّ النهج الذي ستستمر فيه السلطة الحاكمة هو السعي إلى تأجيل الإصلاحات الاقتصادية والمؤسّسية والسياسية المطلوبة عبر المناورة وتوظيف الفرص السياسة الدولية والإقليمية لتجديد تأمين المجتمع الدولي ومساندته وتأمين تدفقات مالية من دولِ الخليج إلى مصر، وضمان ضغط الدول الغربية، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية، على المؤسّسات المالية الدولية لاستمرار الدعم، وداخليًا عبر استمرار القمع، وإعادة تشكيل خريطة الحلفاء المدنيين والأحزاب السياسية بتقديم وعود وامتيازات لبعضها من خلال استمرار هياكل من شاكلة الحوار الوطني، وتوزيع حصص تمثيلية للأحزاب في الانتخابات البرلمانية القادمة العام القادم مقابل تقديم غطاء سياسي شكلي، داعم للرئيس والحكومة، وتحت سيطرة الأجهزة الأمنية والمخابراتية مع بقاء النفوذ السياسي والاقتصادي للمؤسّسة العسكرية، وقد أظهرت تعيينات المحافظين الأخيرة استمرار هيمنة العسكريين على مناصب المحافظين، وتعيين نائب لرئيس الوزراء من العسكريين وهو الفريق كامل الوزير، فضلًا عن توليه وزارتي النقل والصناعة. ويستمر رهان السلطة في مصر على أنّ حلفاء النظام سيتدخلون في اللحظة الأخيرة لوقف أيّ انهيارٍ مُحتمل.

> تعكس أزمة الديون اختيارًا سياسيًا للسلطة الحاكمة دفعتْ فيها البلاد إلى الاقتراض غير المسبوق طوال السنوات الماضية

لكن الاستمرار في هذا النهج سيفاقم بالضرورة من معاناة غالبية المصريين الذين لن يشعروا بنتائج أيّ تحسّن تدريجي في المؤشّرات الكلّية للاقتصاد المصري نتيجة خطط الإنقاذ الطارئة ذات الآثار المؤقّتة.

(أكاديمي وحقوقي مصري)

الحوثي والمقاومة الإسلامية في العراق: التنسيق لمواجهة إسرائيل

بشرى المقطري

شكّلت «وحدة الساحات» الإطار العمليّاتي لما يُعرف بـ «محور المقاومة»، الذي انتُجته تفاعلات مجموعة من الشركاء من وكلاء إيران مع حرب الكيان الإسرائيلي على قطاع غزّة، وتمظهر ذلك بفتح جبهات متعدّدة لتخفيف الضغط على الجبهة الفلسطينية، واستنزاف إسرائيل، وأيضًا الضغط على حلفائها، إلى جانب أشكال الدعم والإسناد المُتبادل عسكريًا وسياسيًا وإعلاميًا وشعبيًا، ومنها المعركة البحرية التي تقودها جماعة الحوثي، والتي انتقلت أخيرًا إلى مستوى جديد، وذلك بعد تنسيق عمليات مشتركة مع المقاومة الإسلامية في العراق، أحد الفاعلين في محور المقاومة، المُوالي لإيران.

ضمن استراتيجية وحدة الساحات توزّعت جبهات محور المقاومة جغرافيًا واختلفت من حيث الأهمية، وأيضًا أشكال التنسيق المُتبادل بين الفاعلين من قوى محور المقاومة، وإذا كانت الجبهتان، الفلسطينية واللبنانية، تُمثلان الضلع الرئيسي في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، بشكل عام، وبعيدًا عن علاقة الفاعلين المحليين بإيران، فإنّ حرب الكيان الإسرائيلي على قطاع غزّة، أسهمت إلى حدٍّ كبير في توحيد الجبهتين، سواء بالنسبة إلى قوى محور المقاومة أو إسرائيل. في المقابل، فإنّ جبهة البحر الأحمر ظلّت جبهةً عسكرية منفردة تخضع في المقام الأول للنشاط العملياتي لجماعة الحوثي ووسائلها في إدارة معركتها البحرية، حيث نفذت حتى الآن أكثر من مائة عملية هجومية استهدفت سفنًا وناقلات تجارية في الممرّات المائية التي تُطلّ على نطاقاتها من البحر الأحمر وخليج عدن إلى البحر العربي والمحيط الهندي، بما في ذلك استهداف سفن عسكرية أميركية وبريطانية، إلى جانب الإضرار بميناء إسرائيل المباشر باستهداف ميناء إيلات أكثر من مرّة، كما وسّعت نطاق هجماتها على السفن التجارية إلى البحر المتوسط، ومن ثم حوّلت معركتها البحرية ضدّ إسرائيل وحلفائها الغربيين. وفق تصريحات مسؤولين إسرائيليين، قوّة رئيسية مُعادية لإسرائيل تهدّد وجودها، بعد حركة حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان، فيما احتلّت المقاومة الإسلامية في العراق مركزًا ثانويًا من حيث تهديدها لإسرائيل في المقابل، تشكّل المقاومة الإسلامية في العراق جزءًا من نسيج محور المقاومة بحدوده وأفاقه إلى علاقتها بحلفها الإيراني، وأيضًا إدارة أميركا لنفوذها في العراق ومستويات التنسيق مع شركائها المحليين، وبالطبع مع إيران، خلافًا لجماعة الحوثي التي هي طرف يسيطر على إدارة المعركة البحرية ضدّ إسرائيل وحلفائها، بدعمها كونها سلطة أمر واقع تسيطر على مناطق شاسعة في اليمن، وأيضًا علاقتها بحليفها الإيراني التي تتيح لها مرونة في تنفيذ عملياتها ضدّ السفن، ومن ثم تصعيد معركتها، وبمعزل إلى حدٍّ كبير عن وقف إطلاق النار في قطاع غزّة، إذ إنّ عملياتها تُحدّد من قبل مصالحها الحيوية، مع التنسيق مع حلفائها في قوى محور المقاومة، فيما تتحرّك المقاومة الإسلامية في العراق وفق الحدود التي يضعها حليفها الإيراني.

> التنسيق العملياتي بين جماعة الحوثي والمقاومة الإسلامية في العراق، يشكّل تحولًا نوعيًا في علاقة قوى محور المقاومة

كذلك اشتركت في تنفيذ عمليات مشتركة مع جماعة الحوثي طاولت سفنًا وموانئ إسرائيلية، ومع اتّكاء المقاومة الإسلامية على عوامل قوّة تمكنها من نقل الصراع مع إسرائيل، وأيضًا مع حليفها الأميركي إلى مستوى أعلى من التصعيد، وذلك باستهداف العمق الإسرائيلي مباشرة، وأيضًا استهداف القواعد الأميركية، لقرب العراق جغرافيًا من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأيضًا لوجود قواعد عسكرية أميركية في العراق وفي الأردن، أي في مدى صواريخها ومسيّراتها، فإنّ هناك كما يبدو تقييدات جوهرية تُعيق نشاطها، وأيضًا تُحجّم عملياتها، إذ إنّ كون العراق منطقة نفوذ مغلقة بالنسبة إلى إيران، يعني خضوع القوى العراقية للمعادلة الإيرانية في المنطقة، وأيضًا لمسارات علاقتها مع أميركا، مع أنّ جموح المقاومة الإسلامية ضاعف من مخاوف توريطها لإيران، وأيضًا لمحور المقاومة في حربٍ شاملة مع أميركا وإسرائيل، وذلك بعد استهدافها القاعدة الأميركية في الأردن، فإنّ إيران ظلّت للمسيّر إلى حدٍّ كبير على توجيهها، مقارنة بجماعة الحوثي مثلًا. ومن جهةٍ ثانية، فإنّ المقاومة الإسلامية ضاعفت من التفاهمات السياسية الأميركية مع السلطة العراقية، التي تعمل أيّ عملٍ عدائي يستهدف أميركا ينطلق من الأراضي العراقية يعني ضرب مواقع الميليشيات الإيرانية، ومن ثم فإنّ المقاومة الإسلامية تظلّ محكومة بعوامل تُقيّدها من الشرط العراقي بحدوده وأفاقه إلى علاقتها بحليفها الإيراني، وأيضًا إدارة أميركا لنفوذها في العراق ومستويات التنسيق مع شركائها المحليين، وبالطبع مع إيران، خلافًا لجماعة الحوثي التي هي طرف يسيطر على إدارة المعركة البحرية ضدّ إسرائيل وحلفائها، بدعمها كونها سلطة أمر واقع تسيطر على مناطق شاسعة في اليمن، وأيضًا علاقتها بحليفها الإيراني التي تتيح لها مرونة في تنفيذ عملياتها ضدّ السفن، ومن ثم تصعيد معركتها، وبمعزل إلى حدٍّ كبير عن وقف إطلاق النار في قطاع غزّة، إذ إنّ عملياتها تُحدّد من قبل مصالحها الحيوية، مع التنسيق مع حلفائها في قوى محور المقاومة، فيما تتحرّك المقاومة الإسلامية في العراق وفق الحدود التي يضعها حليفها الإيراني.

(كاتبة يمنية)

تطبيع وجبناء في المغرب

علي انوزلا

شهدت جامعة في الدار البيضاء واقعة أثارت جدلا واسعا في المغرب، عندما رفض عميد إحدى كلياتها تكريم طالبة متفوّقة لأنها كانت تعتمر الكوفية الفلسطينية. وأظهر مقطع فيديو متداول على منصّات التواصل محاولته إزالة الكوفية من على كتف الطالبة، لكنها تمسكت بها تضامنا منها مع غزّة. وأثار رفض العميد تكريم الطالبة استياء كبيرا وعاصفة من الاستهجان في المغرب، انتقدته موقفًا غير مفهوم وغير مقبول. وممن علقوا على الواقعة الوزير والقيادي السابق في حزب العدالة والتنمية الإسلامي مصطفى الرميد، الذي وصف عميد الكلية بأنه «جبانٌ لا يستحق العمادة»، بل «متجرد من الإنسانية ولا يستحقّ الاحترام». وفي هذه الحالة، ليس وضع الناقد أفضل من وضع المنقود، فالرميد كان وزيرا للعدل ووزيرا لحقوق الإنسان في حكومتين تراسّهما حزبه بين 2012 و2021. وفي الحكومة الثانية كان بمثابة نائب رئيس الحكومة رئيسه في الحزب سعد الدين العثماني، الذي وقّع أمام الملك محمد السادس على اتفاقات التطبيع المشؤومة مع الكيان الصهيوني. ولم يخرج الرميد، في حينه، ليصف رئيسه في الحزب والحكومة بـ«الجبان»، لأن تلك الاتفاقات هي التي شجّعت على التطبيع مع كل أشكال التصهين التي يجسّدها اليوم مسؤولون مغاربة كثيرون، كما أن الرميد لم يمتلك هو نفسه الشجاعة ليعلن استقالته من الحكومة التي باركت التطبيع. وبعد أن التزم "صمتًا" أربع سنوات، ربما خوفا على المنصب والمزايا، عاد اليوم ليكشف للرأي العام المغربي أنه كان ضد التطبيع وضد توقيع حزبه على الاتفاقات التي شرعّته، وفي الوقت نفسه يدافع عن الموقف الرسمي بشأنه، بما أنه يدرك أن القرار هو قرار القصر وليس الحكومة.

هل هناك جبن أكبر من هذا الذي يعتري صاحب هذا الموقف، الذي كان عضوا نشيطا في "المؤتمر القومي الإسلامي"؟! كان على الرميد أن يتحلى بالشجاعة، خاصة بعد أن لفظته السلطة، هو وحزبه، من دهاليزها، وقد استنفدت صلاحيتهما، لأنها كانت تعتمر الكوفية الفلسطينية. وأظهر مقطع فيديو متداول على منصّات التواصل محاولته إزالة الكوفية من على كتف الطالبة، لكنها تمسكت بها تضامنا منها مع غزّة. وأثار رفض العميد تكريم الطالبة استياء كبيرا وعاصفة من الاستهجان في المغرب، انتقدته موقفًا غير مفهوم وغير مقبول. وممن علقوا على الواقعة الوزير والقيادي السابق في حزب العدالة والتنمية الإسلامي مصطفى الرميد، الذي وصف عميد الكلية بأنه «جبانٌ لا يستحق العمادة»، بل «متجرد من الإنسانية ولا يستحقّ الاحترام». وفي هذه الحالة، ليس وضع الناقد أفضل من وضع المنقود، فالرميد كان وزيرا للعدل ووزيرا لحقوق الإنسان في حكومتين تراسّهما حزبه بين 2012 و2021. وفي الحكومة الثانية كان بمثابة نائب رئيس الحكومة رئيسه في الحزب سعد الدين العثماني، الذي وقّع أمام الملك محمد السادس على اتفاقات التطبيع المشؤومة مع الكيان الصهيوني. ولم يخرج الرميد، في حينه، ليصف رئيسه في الحزب والحكومة بـ"الجبان"، لأن تلك الاتفاقات هي التي شجّعت على التطبيع مع كل أشكال التصهين التي يجسّدها اليوم مسؤولون مغاربة كثيرون، كما أن الرميد لم يمتلك هو نفسه الشجاعة ليعلن استقالته من الحكومة التي باركت التطبيع. وبعد أن التزم "صمتًا" أربع سنوات، ربما خوفا على المنصب والمزايا، عاد اليوم ليكشف للرأي العام المغربي أنه كان ضد التطبيع وضد توقيع حزبه على الاتفاقات التي شرعّته، وفي الوقت نفسه يدافع عن الموقف الرسمي بشأنه، بما أنه يدرك أن القرار هو قرار القصر وليس الحكومة.

هل هناك جبن أكبر من هذا الذي يعتري أصرّوا على حضور الحفل وهم يعتمرون الكوفية الفلسطينية. وفي المقابل، تفتّح جامعات ومعاهد ومدارس عليا كثيرة أبوابها لأنشطة يحضرها صهاينة، ومن بينها من وقّع شراكات مع جامعات صهيونية! رؤساء جامعات مغربية، المفترض أنهم يمثلون نخبة النخبة في مجتمعهم، هم ضد التطبيع، لكنهم لا يجرؤون على التعبير عن آرائهم بحرية، ويمنعون الفعاليات والأنشطة المناهضة أو المنتقدة له في جامعاتهم.

> تخاف السلطة وخدّامها من مناهضي التطبيع حتى لو اعتمروا كوفية فلسطينية

الجبن يعمي ويصم ويبكم ويذل، يعمي عن رؤية الحق، ويصم عن سماع صوته، ويبكم عن الصدح به، وفي الأخير يذلّ صاحبه، هذا ما أكد عليه كل من عبد الرحمن الكواكبي في كتابه «طبائع الاستبداد»، وإيتيان دي لا بوسيه في كتابه «العبودية الطوعية»، و«الذل» و«الاستكانة» و«الخضوع» و«الخوف» و«الجبن»، كلها طبائع الشعوب الخانعة التي تصنع طغاتها بأيديها لتقدّسها وتعبدها. لذلك، مناهضة التطبيع ونقده والتعبير بكل الأشكال عن رفضه هو بداية تحرير الشعب من الجُبن الذي يكبله ويخنق صوته، ولهذا تخاف السلطة وأعوانها وخدّامها من مناهضي التطبيع حتى لو اعتمروا كوفية فلسطينية!

(كاتب وإعلامي مغربي)

الأسد في متاهته التركية

ارنست خوري

كادت طلبات رجب طيب أردوغان مرّات ثلاث في غضون أسبوع واحد للقاء بشّار الأسد تصبح محرجة للرئيس التركي إلى أن بدأت تصريحات ساكن قصر المهاجرين وبيانات وزارة خارجيته تخفّف من الشروط المسبقة للاجتماع، وتوزّع تسريبات مفادها أن الشرطين الأسديين تحوّلا إلى «متطلّبين»، على ما شرح الأسد بإسهابٍ ممّلٍ، الاثنين الماضي، من أمام «مركز اقتراع» في دمشق. حتى أن هذين «المتطلّبين» قابلان للتفاوض، ويمكن أن يصبح مجرّد التعهد بتنفيذهما، بدل تنفيذهما، مدخلًا إلى تطبيع العلاقات بحسب ما نشرت صحف ومواقع نقلًا عن مقرّبين من السلطة السورية. ومعروف أن ما كانا شرطين في الأمس، وأصبحا «متطلبيْن»، هما الانسحاب التركي من مناطق شمالي سورية، «وقف دعم الإرهاب»، أي تخلي تركيا عن دعم فصائل سورية مسلحة معارضة، نفوذ أنقرة على قراراتها وولاءاتها وسلوكها لا ينافسه نفوذ آخر.

أغلب الظن أن ضغط الوسطاء، الروس والعراقيين، والإيرانيين ربما، ساهم جدّيًا في التخفيف من حدّة الشروط الدمشقية. ولكن لا بد من تفهم التردّد السوري الحكومي في هذا الشأن، ذلك أن ما تعرضه تركيا على الأسد دونه مخاطر بوزن القضاء على ما تبقّى من قوات هذا النظام. فتركيا، المهووسة بـ«الخطر الكردي»، تعرض انخراطًا سوريًا حكوميًا في حربها ضد المسلحين الأكراد ممن يسيطرون على جزءٍ كبير من الحدود المشتركة، والتي تمتد على أكثر من 900 كيلومتر ويحكمون قبضتهم على نحو ربع الأراضي السورية، معظمها مناطق «مفيدة» اقتصاديًا، زراعيًا ونفطيًا ومائيًا، وفيها معابر حدودية قد تفتح أبوابًا موصدة منذ سنوات في وجه النظام على العالم الخارجي. تستند فلسفة الانخراط السوري الحكومي المفترض، بالنسبة إلى الأتراك، إلى أن المنطقة العازلة أو الآمنة هي الوسيلة الأجدى، والمنطقة تلك لا تنتج إلا إن كانت من جهتي الحدود، وهذا يفرض حتمًا دورًا سوريًا حكوميًا في المناطق الخارجة عن نفوذ المعارضة. في هذا العرض السخي، يمكن أن تصبح فصائل سورية معارضة عديدة كتائب تخضع عمومًا لقيادة النظام، ومهمّتها حماية الحدود من «الخطر الكردي المشترك». إذًا، في المعروض تركيًا ما هو دسم ومغرٍ: مناطق زراعية ونفطية في أكثر ما تحتاجه» سلطات دمشق المفلسة، وسيطرة على سكان يمكن جني الضرائب منهم وتجنيد الآلاف، لكن أيضًا مناطق شاسعة لم يعد الجيش السوري الحكومي قادرًا على ضبطها. ثم إن توريط قوات نظام الأسد في حربٍ مع الأكراد مقابل وعد مؤجّل بالجنّة الزراعية - المائية - النفطية، لا شكّ أن حكام دمشق يفقهون مخاطره جيدًا، فقوات سوريا الديمقراطية (قسد) و«الاتحاد الديمقراطي» و«الإدارة الذاتية»، حلفاء، موثوق فيهم بالنسبة إلى أميركا ويحظون بدعمها سياسيًا وعسكريًا وسيظلون يحظون به على الأقل إلى حين استعادة دونالد ترامب الرئاسة الأميركية، هو الداعي إلى ترك «كل طرفٍ لكي يقلع شوكه بنفسه»، هذا إن سمحت له المؤسّسات الأميركية العسكرية والأمنية والسياسية بالتمادي في سياسات انسحابية انتحارية بالنسبة إلى المصلحة الاستراتيجية الأميركية في المنطقة. وفي بال الأسد بالتأكيد أنّ حتى تركيا، بقوتها وأطلسيّتها، لم ت

هل فشلت إسرائيل في حربها الجارية؟

صقر أبو فخر

منذ هجوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، انهالت على أسماعنا وأبصارنا كمياتٌ من المقالات والكتابات والأحاديث التلفزيونية والإذاعية التي لو شُقِعَ بعضُها فوق بعض لطاولت السحاب؛ وهذا طبيعيٌّ، نظرًا إلى خطورة ما جرى في ذلك اليوم، وما حدث بعده. واللافت أن كثيراً من تلك الكتابات تخصّص بالكلام أن نهاية دولة إسرائيل قد بدأت، وأن اندثار الدولة الصهيونية بات قاب قوسين أو أدنى. وفي هذا الميدان، جرى استحضار مقولات وتقوّلات وأقاويل ذات طابع قيامي عن قرب تحرير القدس، علاوة على استخراج حكاياتٍ ثاويةٍ في مطموراتنا الغبراء وفي كتب الفتن والملاحم كالجفر وعلامات الظهور وأشراط الساعة وغيرها من المؤلفات العتيقة. وهذه الكتابات ليست جديدة قط، وإنما يُعاد إحياؤها بين الفينة والفينة بحسب مجريات الأحوال. ففي سنة 1999 توقّع الشيخ الراحل أحمد ياسين زوال إسرائيل في سنة 2027، أي بعد 40 سنة من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في 1987 (انتفاضة الحجارة). ونحتاج إلى أربع سنوات فقط لنختبر هذا التوقع. لكن «الأكاديمي» الفلسطيني يوسف الأسطل توقّع في 2005 زوال الاحتلال الاسرائيلي عن الضفة الغربية كليًا في سنة 2010، وعن فلسطين كلها في 2017 (راجع: حوار مع يوسف الأسطل، القدس برس، مجلة «الأمان» اللبنانية في 2005/9/2 وصحيفة «الرأي العام» الكويتية في 2005/9/8)، وهو ما ثبت بطلانه. ولم تنجُ مدينة القدس من هذا الطراز من الكتابات المُشلّة للوعي والمعوِّقة للتفكير العلمي. فنقرأ هنا وهناك أن القدس بُنيت بإرادة سماوية، والربّ اختارها لتكون أرض المحشر والمنشر، وهي أرضُ الإسراء والمعراج التي فتحها عمر بن الخطاب وحرّرها صلاح الدين. لكن المغرمين بهذه العبارات الزجلية ينسون أن يضيفوا إليها أن يغئيل يادين احتلّ قسمها الغربي في سنة 1948، واحتل قسمها الشرقي يتسحاق رابين ومعه مردخاي غور في 1967، وضمّها موشي دايان إلى إسرائيل في السنة نفسها، وصارت عاصمة لإسرائيل في 1980.

مهما يكن الأمر، فإنّ ذلك النوع من الخطب التعبوية يُرضي عوامّ الناس الذين يتطلعون إلى نوع من الأمل في خضم أيامهم المدلهمة. لكن مخاطر تلك الخطب تكمن في التحوّل إلى نوع من «قدرية» التفكير، وأن كل شيء مرسومٌ سلفاً ومحفوظ كألواح القدر. وبهذا المعنى، لا يعتدّ قط بالمدرسة القدرية في التحليل المستقبلي، لأنها لا ترى في الواقع غير سلسلة من الانتصارات الموعودة. وكم تمنّيتُ لو كنتُ قادرًا على استدخال تلك «الثقافة» في أدواتي التحليلية، ولهذا لا أستطيع الاستخلاص من المعارك المحتدمة في غزّة منذ تسعة شهور أن إسرائيل هُزمت تماماً، وأننا انتصرنا نصراً مؤزراً؛ فتلك الخلاصة نتيجة قطعية لا تجوز على الإطلاق في الكتابات المسؤولة، لأنها لا ترى الواقع كما هو، بل ترى جوانب جزئية منه فحسب. وأستذكرُ هنا «تجربة» أبو حيان التوحيدي عن الحقّ (الواقع) حين حدّثنا عن عقلاء اختاروا مجموعة من العميان. وأحضروا لهم فيلاً، وتركوهم يتلمّسونه بأيديهم. ثم طلبوا من كل واحد منهم أن يصف الفيل. فمن أمسك الخرطوم وصف الفيل وصفاً مختلفاً عمّن أمسك ذنبه. ومَن تحسّس بطن الفيل وصفه بطريقة مختلفة عمّن تحسّس قوائمه. لذلك قال أبو حيان: «إن الحق لم يُصبْه جميع الناس في جميع وجوهه، ولا أخطأوا في جميع وجوهه، بل أصاب كل واحدٍ جهةً». وثمة مثال السمكة الذهبية الموضوعة في إناء مقعّر؛ فهي ترى الواقع غير ما نراه نحن مع أنه واحد، لكنه يخضع لزوايا نظر متعدّدة. ولهذا سأحلّ في محل أبو حيان التوحيدي عند النظر في الحرب الهمجية الدائرة في قطاع غزّة ولا سيما بعد مجزرة مواصي خانيونس في 13 يوليو/ تموز الجاري.

> ثمّة كلام رائج يحتقر الناس وإنسانيتهم وحيواتهم، مضمونه أن الجزائريين قدّموا مليون شهيد ثمناً لحرية بلدهم، ومثل هذا العدد دفعه الفيتناميون أيضاً

> لم تحقّق إسرائيل كل ما أرادته في حربها على غزّة، لكنها حققت كثيراً مما أراد ته، مقتفية في ذلك أحطّ الطرائف الهمجية والانتقامية التي شهدتها عصور الاستعمار

يستعيد بعض المحلّلين والإعلاميين البيانات الإسرائيلية الأولى بعد عملية السابع من أكتوبر التي نصّت على استعادة الأسرى، وتدمير سلطة حركة حماس في قطاع غزّة، وقتل قادتها، وتأليف هيئة لإدارة شؤون غزّة بحيث لا يبقى القطاع مصدر تهديد لإسرائيل، وهو ما لم تحقّقه إسرائيل ألبتة. وهذا يعني، بحسب هؤلاء، أنها فشلت في تحقيق أهدافها، أي أنها هُزمت. وحساب المرابحة هذا يفتقر إلى العلمية، ويشبه حسابات «الدّكنجية». فلو أن إسرائيل أعلنت في بياناتها الأولى أنها لا تريد غير احتلال قطاع غزّة وتدمير مدنه وقتل ما أمكن من الناس (وهو ما تحقّق بالفعل)، فهل تكون انتصرت إذاً؟ المسألة ليست لغوية أو براعة في صوغ البيانات. ومثل تلك الحسابات تبدو بمعايير العلم هراء، لأن عدم تحقيق الأهداف كلها لا يُعدّ هزيمة كاملة.

نعم، ثمّة إخفاقاتٌ إسرائيليةٌ شتّى تجلت في أن الأسرى ما زالوا في أيدي حركة حماس، وأن المقاومة لم تُهزم، على الرغم من خسائرها الكبيرة جدّاً، ولم يجر التوصل إلى حلٍّ لإبعاد حزب الله عن المستعمرات الإسرائيلية في شمال فلسطين المحتلة، وما زال عشرات ألوف الإسرائيليين مهجّرين هنا وهناك. وإسرائيل بهذه الصورة لم تحقق كل ما أرادته، لكنها حققت كثيراً مما أرادته، مقتفية في ذلك أحطّ الطرائق الهمجية والانتقامية التي شهدتها عصور الاستعمار. فقد أعادت احتلال قطاع غزّة، ودمرت كل شيء فيه، وقتلت أعداداً غير محدّدة من المقاتلين والسكان (نتّجه إلى خمسين ألف شهيد بمن فيهم المفقودون، وإلى تسعين ألف جريح وبينهم عشرات ألوف المعوّقين المبتورة أطرافهم)، وهي تسعى بمساندة الولايات المتحدة إلى تقرير مصير قطاع غزّة ومستقبله بمعزل عن إرادة سكانه، بحيث تكون أزرار التحكّم بشؤون القطاع بين أيدي أجهزتها الأمنية.

ومنذ البداية، لم تُخفِ إسرائيل نياتها وغاياتها، فقد أعلن نتنياهو في 2023/12/16 أن إسرائيل لن تسلّم قطاع غزّة إلى أي جهة، وهي لا تريد إطلاقاً أن تكون السلطة الفلسطينية موجودة فيه. وحذا وزير الحرب يوآف غالانت حذوه بإعلانه أن اسرائيل ستحكم القطاع عسكرياً. واليوم يبدو بوضوح أن المفاوضات الدائرة بين القاهرة والدوحة وواشنطن وتل أبيب تشير إلى ملامح مستقبلية (ربما تتطوّر تلك الملامح إلى ما يشبه اتفاق الأمر الواقع)؛ اتفاق يقضي بأن السلطة الفلسطينية لن يكون لها أي شأن في تقرير مستقبل غزّة، وأن غزة ستكون منطقة يديرها آخرون غير إسرائيليين، لكن الإسرائيليين سيعملون فيها بحرية أمنياً وعسكرياً.

■■■

إسرائيل عالقة، بلا شك، في حربٍ لم تستطع حسم نتائجها طوال تسعة شهورٍ. وأصحاب القرار، أي نتنياهو ومجموعته، مرتبكون جدّاً: هل يوقفون الحرب عند هذا الحد؟ أم يستمرّون فيها بطرائق مختلفة؟ ومنشأ الإرباك أن إسرائيل ترفض بقوة، حتى اللحظة، أي وجود لحركة حماس في غزّة، ولا تريد أي وجود للسلطة الفلسطينية في الوقت نفسه. ولم تتمكّن من إيجاد جماعة محلية تتعاون معها في إدارة الشؤون اليومية لسكّان القطاع بعد أن يتوقف القتال، ولم تستطع الاستحصال على موافقة مصر والأردن والسعودية والإمارات على تشكيل قوة عسكرية مختلطة لفرض النظام على القطاع، في وقتٍ لا تريد فيه البقاء في جميع أنحائه، ولا تستطيع الانسحاب منه قبل التوصل إلى اتفاق ما في هذا الشأن.

إسرائيل اليوم دولة منبوذة، فهي تُحاكم أمام محكمتي العدل والجنايات الدوليتين، والاعترافات بالدولة الفلسطينية تتتالى حتى من دول صديقة لإسرائيل، والمقاطعة الاقتصادية والأكاديمية لإسرائيل تتّسع، والتظاهرات تعم العالم وتشهد انفكاك أعداد متزايدة من اليهود عن إسرائيل وانعطافها نحو تأييد الفلسطينيين. وعلى الرغم من ذلك، إسرائيل سادرة في غيّها؛ فما دامت الولايات المتحدة تسند قوائمها وتحمي ظهرها فهي لا تلتفت إلى أحد. وهي، فوق ذلك، مستعدّة للاستمرار في هذه الحرب شهوراً إضافية بذريعة أنها حرب وجود، وأن مصير إسرائيل ستقرّره خاتمة هذه الحرب. ولتعديل ذلك الإرباك، اقترح بعضهم على نتنياهو ما كان مستشارو الرئيس الأميركي ليندون جونسون قد اقترحوه عليه في ذروة حرب فيتنام: اخرج من فيتنام واعلن النصر. لكن نتنياهو لا يستطيع، حتى بعد مجزرة مواصي خانيونس، أن يعلن النصر، ويوقف المعارك، ويخرُج من قطاع غزّة؛ ففي هذه الحال تكون الهزيمة قد حاقت به حقّاً في ما لو اتّخذنا معيار النتائج المتحققة في الحسبان، وهو ما لا يلوح في الأفق ألبتة.

■■■

كوارث غزّة على وجوه لا ينتهي عدّها، والثمن باهظٌ جدّاً جدّاً، ومن غير الممكن تقدير عقابيلها على نحوٍ شامل، فالفتى الذي فقد والده ووالدته وأخوته وأخواته وأعمامه وأخواله، كيف سيواجه مصيره لاحقاً؟ والمرأة التي مات زوجها وأولادُها بين يديها، وخسرت والدها ووالدتها وإخوتها ومنزلها وكل ما كان من الممكن أن تستند إليه، كيف ستعيش بقية حياتها؟ ستُجنّ ربما أو تنتحر. والفتاة التي دُمرت أحلامها في التحصيل العلمي أو الحب أو العيش في كنف عائلتها، كيف ستواجه أيامها المقبلة مجرّدة من أي سند؟ هنا، في هذا الميدان، ثمّة كلام رائج يحتقر الناس وإنسانيتهم وحيواتهم، مضمونه أن الجزائريين قدّموا مليون شهيد ثمناً لحرية بلدهم، ومثل هذا العدد دفعه الفيتناميون أيضاً. هذا كلام سائب، ومَن يردّده يبرهن أنه إنسان خائب باع أسوأ ما فيه (عقله). فالدم لا يُكال بالكيلة، والخمسون ألف شهيد في غزّة يعادلون، في حساب النسبة والتناسب، ستة ملايين أميركي وثلاثين مليوناً في الهند ومثلهم في الصين. وهذه حساباتٌ غير لائقة.

لا مندوحة من التفكير منذ اليوم بمصير الناس والمجتمع الذي تفكّك بعد أن تتوقف المدافع والصواريخ. مَن سيدفع رواتب فورية لأُسر الشهداء والجرحى؟ ومَن سيدفع المساعدات الجارية لتأمين حياة السكان ودعم بقائهم في أرضهم؟ تحتاج غزّة، بحسب التقديرات المقبولة، خمسين مليار دولار لإعادة إعمارها. لكن أي جهة مانحة لن تدفع قرشاً واحداً ما دامت الأطراف المعنيّة لم تتفق على إنشاء هيئة لإدارة شؤون قطاع غزّة والإشراف على إعادة الإعمار، ولن تكون لحركة حماس، كما هو ظاهر في السياسات العالمية، أي سلطة، ولو غير مباشرة، على أموال الإعمار. وبطبيعة الحال، ستبقى «حماس» جزءاً من الحياة السياسية الفلسطينية، أكان ذلك في الحكومات المقبلة أم في المجالس التشريعية المنتخبة، أو في ثنايا المجتمع. إذاً، ستكون جزءاً من السلطة الفلسطينية، ولا مهرب من ذلك. أما الكلام اليومي المسموم أن السلطة الفلسطينية هي حارسة أمن لإسرائيل، فلا قيمة له ولمن يلوكه، فالسلطة كانت خيار الفلسطينيين بعد اتفاق أوسلو لإدارة شؤونهم. وحتى «حماس» قبلت النظام السياسي الفلسطيني، وخاضت الانتخابات التشريعية في 2006 بناء على ذلك، وألّف إسماعيل هنية الحكومة آنذاك، وتولّى الحمساوي عزيز الدويك رئاسة المجلس التشريعي، قبل أن تحلّه المحكمة الدستورية.

لا مخرج للجميع (حماس وفتح ومنظمّة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية)، من المأزقين السياسي والعسكري إلا بالانخراط في مؤسّسات المنظمة المقبلة بعد تفعيلها وتدعيمها وتحفيزها وإعادة بنائها، وهذه مهمّة وطنية عاجلة. وفي ما عدا ذلك، وإذا لم يحدُث ذلك، سنردد مع عبد الكريم الكرمي (أبو سلمى):

كلما قلتُ أطلَّ الفجرُ غابا/ أترى تغدو فلسطين سرابا

(كاتب عربي في بيروت)

لا عزاء للمتضرّرين من التقارب التركي السوري

هوشنك أوسي

الدول مصالح، وليست جمعيّات خيريّة مفتوحة الأبواب تقدّم منحاً دائمة وشيكاً على بياض للمعارضات التي تستضيفها. القِرشُ الذي تصرفه دولة ما على معارضة لدولة أخرى تنتظر أن تقبض أضعاف أضعافه مستقبلاً. يفترض أن يعي هذه البديهية ويدركها كل من يعمل في السياسة القائمة على المصالح التي لا صداقات أبديّة أو عداوات أبديّة فيها. إذاً، والحال هذه، على المعارضة السوريّة المتعاونة مع تركيا منذ 2011 عدم الإصابة بالذعر والهلع نتيجة التقارب الحاصل بين النظامين في تركيا وسورية. ذلك أنّه مهما أبدت هذه المعارضة من الممانعة والتحفّظ والامتعاض والرفض والقلق والغضب المعلن وغير المعلن، لن تستطيع إخراج قطار العلاقات بين أنقرة ودمشق عن مساره. أصلاً، كان يفترض بالمعارضة السوريّة أن تدرك تماماً أنّ «الدور جاي عليها»، عندما بدأت تركيا بتطبيع علاقاتها مع مصر، وطبيعي أنّ ذلك سيكون على حساب المعارضة المصريّة، وتحديداً جماعة الإخوان المسلمين.

مقصدي؛ أهزوجة تحالف «المهاجرين» السوريين و«الأنصار» الأتراك قاب قوسين أو أدنى من لفظ أنفاسها الأخيرة، وباتت الحال أشبه بالقول الشعبي السوري الدارج «راحت السكرة، وأجت الفكرة». ... الغريب واللافت أنّه إذا أجرينا بحثاً في ما أنتجته مراكز البحوث والدراسات التابعة للمعارضة السوريّة، طوال العقد المنصرم، ربّما لن نعثر على دراسة أو بحث استراتيجيّين موضوعيّين، يتناولان بالرصد والتحليل احتمالات عودة العلاقات السوريّة – التركيّة إلى سابق مجاريها وعهدها، والتحسّب والتحوّط لها، ووضع خطط وحلول لما قد يترتّب أو ينجم عن ذلك من نتائج، أو كوارث تلحق الضرر بمصالح اللاجئين السوريين. البسطاء والسذّج وحدهم يمكنهم لوم تركيا على إعادتها مياه العلاقة مع نظام الأسد إلى مجاريها. ذلك أنّه من الجنون والعبث أن تبقى أنقرة على عداوة مع نظام الأسد، في حين أن الدول العربيّة وجامعة الدول العربيّة والمجتمع الدولي يتعامل مع هذا النظام بوصفه النظام الشرعي. وإذا كانت تركيا محافظة على علاقاتها مع إسرائيل، أميركا، إيران، العراق...، فهل من المنطق والعقل ومقتضيات المصلحة الوطنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة التركيّة العليا ... أن تبقى على عداوة أبديّة مع نظام الأسد؟! وهل المعارضة السوريّة (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية) والجماعات المسلّحة، قادرة على منح تركيا أضعاف ما سيمنحه نظام الأسد لأنقرة، حتّى تفكّر الأخيرة بالمحافظة على علاقاتها الوطيدة مع هذه المعارضة البائسة؟

> لا يمكن لأحد أن يلوم تركيا التي خرجت رابحة من كل الفشل الذي أنجزه نظام الأسد ومعارضته

الأكثر إلحاحاً على الاعتراف والإقرار به هو القول: من المؤسف أنّ المعارضة السوريّة فشلت في إقناع العرب، وفي إقناع المجتمع الدولي، وفي إقناع الداعم الرئيس تركيا، لتكون بديلاً ديمقراطياً مدنياً علمانياً ناجعاً عن النظام السوري، الطائفي الأمني، العسكريتاري، المليشياوي. لقد أثبتت المعارضة أنّها الوجه الآخر لنظام الأسد، لجهة الطائفيّة والفساد والإفساد، وبؤس الإدارة، وأثبت فشلها الذريع بامتياز، مع «مرتبة الشرف»! وعليه، منذ بداية إرهاصات التقارب التركي – المصري كان على المعارضة السوريّة أن تتدارك أوضاعها بسرعة، ومحاولة تقديم بديل مقنع للسوريين والعرب والأتراك والعالم. وهذا ما لم يحصل البتّة، ما وضع العالم بين خياري السيئ والأكثر سوءاً، فاختار نظام الأسد باعتباره الخيار الأوّل. ذلك الذعر والهلع الذي نراه في أوساط المعارضة السوريّة، ومحاولات التطمين الكاذبة والوهميّة والتعويل على شعارات «المهاجرين والأنصار»، و«الثورة مستمرّة ولم تنتهِ»...، لحالة الذعر تلك ما يماثلها وربّما يتجاوزها في أوساط ما تُسمّى «الإدارة الذاتيّة الديمقراطيّة» الأوجلانيّة – القنديليّة الهوى والميل والتبعيّة. شيء يشبه الهستيريا السياسيّة موجود في إعلام حزب العمال الكردستاني وأفرعه وأذرعه في مناطق «روجافا» أو شرق الفرات. هؤلاء القوم البائسون هم الوجه الآخر للقوم البائسين في المعارضة السوريّة المذكورين آنفاً.

إدارة أو سلطة أو دكتاتوريّة حزب العمال الكردستاني التي تدير «الإدارة الذاتيّة» وقوات سوريا الديمقراطيّة (قسد) أيضاً فشلت فشلاً ذريعاً وقبيحاً في تقديم نموذج الحكم الرشيد والإدارة الجامعة التي يمكن البناء عليها، لتكون بديلاً عما كان نظام الأسد الأب والابن يقدمه لأبناء المنطقة. هذه الإدارة التي تحسب زوراً وبهتاناً أنّها كرديّة، وانفصاليّة، وذاتيّة، وديمقراطيّة، تعدديّة علمانيّة...، المواطنون الكرد والعرب والسريان الذين يعيشون تحت نير سلطتها صاروا يترحّمون على أيّام الأسد الأب والابن.

... الإدارة الأميركيّة، رغم أنّها تحمي إدارة «العمّال الكردستاني» في شرق الفرات لا تعترف بفشلها في فصل هذه الإدارة عن الحزب القنديلي وأذرعه. نعم، فشلت واشنطن في فصل «قسد» عن الحزب، بالرغم من أنّ «قسد» مشروع أميركي مدعوم من بعض دول الخليج ومصر، ليس حبّاً في الكرد، بل كرهاً في تركيا الأردوغانيّة. وها هي ذي الدول تسير بخطى حثيثة لتطبيع الأوضاع مع أنقرة، وفشلت «قسد» و«الإدارة الذاتيّة» في استثمار ذلك الدعم المهول لتثبيت حقوق الكرد في سورية، وتقديم أنموذج إداري معتدل منفتح مرن قابل للتطوّر والتعويل عليه، ويمكن الدفاع عنه.

كما نجح الحزب الأوجلاني التركي، عبر استفزازاته السياسيّة والعسكريّة والإعلاميّة، في تقديم كل المبرّرات العسكريّة والسياسيّة والإعلاميّة المشروعة لتركيا، كي تجتاح مناطق عفرين، رأس العين، تل أبيض، وتبقى تهدد المتبقّي من «روجافا». وربّما لا يمكن معاتبة قيادة «الكردستاني» من كرد تركيا، المرتبطين، بشكل أو بآخر، بالدولة العميقة في تركيا، لكن العتب على العناصر والقيادات الكرديّة السوريّة داخل حزب العمال الكردستاني، الذين يعبدونه، ويطيعونه طاعة عمياء تتجاوز طاعة عناصر الجماعات الجهاديّة أمراءهم. هؤلاء الكرد السوريون البائسون لا يتحسّبون لتلك اللحظة التي ربّما يتوصّل فيها «الكردستاني» إلى حلّ نهائي مع تركيا، آنئذ ماذا سيكون مصير الكرد السوريين المنخرطين في الحزب الأوجلاني القنديلي؟ هل سيبقون في الجبال؟ ولماذا؟ ذلك أنّهم ليسوا مواطنين أتراك حتّى يسلّموا أنفسهم للسلطات التركيّة ويعودوا إلى بلادهم!

غالب الظنّ أنّنا على مقربة من عقد اتفاقية «أضنة 2»، بين تركيا وسورية. ومثلما تخلّى نظام حافظ الأسد في اتفاقيّة أضنة الأمنيّة في أكتوبر/ تشرين الأول 1998 عن لواء إسكندرون نهائيّاً لتركيا، كذلك في أيّ اتفاقيّة جديدة، سيتخلّى نظام الأسد عن مناطق عفرين ورأس العين وتل أبيض لتركيا ويبقى الأسد محافظاً على كرسيه وحماية نفسه وأركان نظامه من المحاكم الدوليّة. وفي حال حدوث ذلك، لا يمكن لأحد أن يلوم تركيا التي خرجت رابحة من كل الفشل الذي أنجزه نظام الأسد ومعارضته.

لقد جعل «العمّال الكردستاني» من الكرد السوريين مقاتلين تحت الطلب، للقتال بدلاً من الجيش الأميركي في الحرب على مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، من جهة، ولخدمة نظام الأسد، من جهة أخرى. كذلك جعلت تركيا من السوريين مقاتلين تحت الطلب للقتال في حروب بالوكالة عن تركيا، خارج حدودها. المعارضة السوريّة تتحكّم بها الدولة الرسميّة العلنيّة في تركيا. أمراء الحرب في المعارضة السوريّة (الائتلاف وفصائله المسلّحة) وفي «الإدارة الذاتيّة» و«قسد» لهؤلاء منافذ هروبهم وملاذاتهم الآمنة. سينجح هؤلاء في تهريب (وتأمين) أموالهم وأولادهم إلى تلك الملاذات. والخسارة الماديّة والمعنويّة الكبرى لاحقة لا محالة بأولئك السوريين المخدوعين بتلك الكيانات السياسيّة البائسة الفاشلة التي أتلفت المجتمع السوري، وألحقت به أفدح الأضرار والتمزّقات أفقيّاً وعموديّاً. وفي حال جرى إيجاد حل نهائي للمسألة السوريّة، بديهي أن أمراء الحرب في النظام والمعارضة سيتصدّرون المشهد مجدّداً، كما جرت العادة في لبنان والعراق وأماكن أخرى، وتعاود طاحونة شعارات المتاجرة بدماء السوريين دورانها.

(كاتب سوري كردي في استوكهولم)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads